عدد ٢٣٠ السنة الرابعة - يوم الاربعاء ٨ ربيع الاول ١٣٥٦ - ١٩ ماي ١٩٣٧

«EL-IRADA» 4, Impasse Er Riad, TUNIS (٣٠ صانتيما)

الارادة

لسان الحزب الحر الدستوري (ارادة الشعب من ارادة الله وارادة الله لا تقاوم)

مديرها المسئول : محمد المنصف المنستيري - زنقة الرياض رقم ٤ بتونس

الموظفون اسياد البلاد

بلغنا ان المقيم العام جمع اخيرا في مكتبه كلا من السيد الطاهر بن عمار وم. قوديباني لاستشارتهما بصفتهما كاهيتين للمجلس الكبير في الطريقة التي يجب سلوكها للوصول الى تقرير الزيادة في مرتبات الموظفين اقتداء بما وقع في فرنسا . وعرض عليهما ابداء رأيهما في اختيار طريقة من طرق ثلاث . احداها جمع المجلس الكبير والثانية الاكتفاء بجمع المجلس الاعلى . والثالثة اصدارا وامر بدون رجوع الى المجلس الكبير

فاما م. قوديباني فقد اشار باتباع الطريقة الاخيرة لانه يرى ان عرض المسألة على انظار المجلس الكبير يثير خلافات ومجادلات يجب اجتنابها . كما ان عرضها على انظار المجلس الاعلى لا يصح لان مأموريةهذا المجلس قاصرة على القيام بدور تحكيمي فيما يحدث بين شقي المجلس ليس الا

واما السيد الطاهر بن عمار فقد اصر على وجوب جمع المجلس الكبير . واحتج بشدة على تجاوز انظاره ووضعه امام الامر المقضي كل عام ازاء تحملات ثقيلة توضع على عاتق دافعي الضرائب وتخل بتوازن الميزان . وابان م . قيون ان هذه الاعتبارات تدعوه الى رفض الموافقة على الحل الذي اختاره زميله م . قوديباني واضاف ان جمع المجلس الاعلى دون المجلس الكبير مساو لطريقة اختصاص الحكومة بالتصرف وحدها واصدار اوامر دون رجوع للاستشارة وذلك لان الحكومة لها الاغلبية الساحقة بين اعضاء المجلس الاعلى فالقرارات التي سيقررها ستكون هي عين القرارات التي تقررها الحكومة دون رجوع للاستشارة

وآخر الامر اجاب المقيم العام انه قد سمع الرايين وسوف تتخذ الحكومة القرار الذي تراه مناسبا . ولكن يظهر ان السيد الطاهر بن عمار قد فهم من هذا الجواب ان م. قيون خرج عن تردده المعروف واعتزم الاخذ براي م. قوديباني صاحب الحول والطول في عهد احزاب الشمال كما هو كذلك في عهد احزاب اليمين . وتلك هي سياسة المشاركة كما نعرفها وان تعامى عليها « السادة نواب الامة » ولذلك راى السيد الطاهر بن عمار ان يجمع من يستطيع جمعهم من زملائه لعرض الامر عليهم وطلب مشاركتهم له في الراي والوقوف معه موقف الاحتجاج . وقد اجتمعوا فعلا ولكنهم رأوا ان عددهم غير كاف فقرروا دعوة جميع الاعضاء الى اجتماع ربما عقد غدا

فلنترك هؤلاء « النواب » يبحثون عن احسن الطرق للاحتجاج لا تثير عليهم الغضب من جانب الحكومة او من جانب « السيد » قوديباني ولننتقل الى موقف الحكومة بعد ذلك

لقد اختار م. قيون فعلا راي م. قوديباني كما وقع توقعه من قبل واصدر بلاغا طويل الذيل فيه غموض وابهام لا يستطيع الانسان ان يقف منه على حقيقة المبلغ الباهظ الذي ستكبده الميزانية لفائدة الموظفين ولا على حقيقة نوايا الحكومة في بقية مطالب الموظفين كمسالة ارجاع الثلث الاستعماري الى ما كان عليه وغير ذلك

وبالرغم من هذا الغموض فان البلاغ يحتوي على امرين جوهرين : اعطاء الموظفين منحة جديدة والتنقيص من مبلغ الحط الذي اصاب مرتباتهم في العهد السابق . تنقيصا يشمل المرتبات الكبيرة كما يشمل المرتبات الصغيرة ويقدر الخبيرون المبلغ الذي سوف يذهب بمقتضى الاجراءات التي تضمنها البلاغ بثماني عشر مليونا اذا اضفنا اليها الثمانية والثلاثين مليونا التي وافق عليها المجلس الكبير من قبل تكون الميزانية التونسية المسكينة قد تحملت في مدة اقل من عام مرت على حكومة الواجهة الشعبية - مبلغا قدره خمسون مليونا من الفرنكات . مع ملاحظة ان البلاد في حالة ازمة خانقة ولم تتخلص بعد من المجاعة وفواجعها الاليمة . ومع ملاحظة ان المال غير موجود ولا تستطيع الحكومة ايجاده الا بارهاق دافعي الضرائب ارهاقا كان هو السبب في المجاعة فماذا يكون الحال يا ترى لو كان المال متوفرا في خزينة الدولة او لو مرت سنوات اخرى على هذا المنوال .

لا ندري اي حد ستقف عنده مطامع الموظفين اما كفاهم ثلثا الميزان ام قدروا ان مصلحتهم تقتضي انتهاز الفرصة في تزاحم الاعضاء الفرنسيين من شقي اليمين واليسار على ارضائهم خضوعا للمصالح الانتخابية واستجلابا لاصواتهم وتاييداتهم .

ثم لا ندري كيف يريد منا القوم ان نرضى بدخول ميدان المشاركة مع هؤلاء او ان نتفق مع من يجعل رائده المنافع الشخصية دون اعتبار للمبادي او مراعاة لمصلحة البلاد. هؤلاء الاشتراكيون يزعمون انهم اشد الفريقين عطفا علينا ونزوعا للحرية ولكن هذه الدعوى لم تمنعهم من التمسك بمظاهر التفوق وبالثلث الاستعماري واذا حدثناهم عن المبادي وعن فكرة المساواة يقولون انهم يريدون المساواة من الاعلى اي من طريق الزيادة في مرتبات التونسيين حتى يصلوا الى مساواة زملائهم الفرنسيين الامر الذي يعلمون انه من المستحيل نظرا لحالة الميزانية والبلاد فاما جاء قرار الحكومة باجراء المساواة بالنسبة لاجور الوقتيين قامت قيامتهم وانكروا ذلك بكل وسائل الانكار . وبذلك ازداد التونسيون يقينا ان الاستعمار واحد سواء كان استعمار ارض او استعمار وظيف وسواء كان استعمار يمين او استعمار شمال .

وكما يدين رجال اليسار بمذهب ان الاقوال شيء والافعال شيء آخر فكذلك يدين رجال اليمين . فهذا م. قوديباني الذي اشار على المقيم العام بما ذكرناه هو نفسه الذي كان منذ ايام يطالب في الديش باصلاح نظام المجلس الكبير وتمكينه من مراقبة المصاريف .

ليس في الامر اي تضارب بل الانتفاع والمصالح هي التي تملي على م. قوديباني ما يقول . فاستبداد الحكومة بالامر اليوم محمود مقبول لانه يحقق مصلحة الموظفين الفرنسيين كاملة . واعطاء المجلس حق مراقبة المصاريف انما كان سبب منع الحكومة من التصرق تصرفا مماثلا لما اجرته من تطبيق لقاعدة المساواة بين الوقتيين بينما كانت نية المجلس الكبير حينما وافق على زيادة ٤٠٠ الف في اعتمادات الوقتيين - متجهة الى تحسين حالتهم مع المحافظة على قاعدة التفوق والميز

واخيرا نود ان تصرح لنا الحكومة الى متى تتمسك بقاعدة التشبه في مسألة الموظفين بفرنسا مع ان الذي سن هذه القاعدة وهو . فلاندان المقيم الاسبق قد اشترط ان يسبق ذلك التنقيص من عدد الموظفين فلماذا يؤخذ بالفرع ويترك الاصل

ونود كذلك ان تصرح لنا ايضا كيف تفكر في تنفيذ سياسة تشريك التونسيين في الوظائف بعد ان وصل الحال الى هذا الحد . هل ستكون المسألة جدية ام مهزلة وفضيحة اخرى لسياسة المشاركة

محمد المنصف المنستيري

مصائب مزدوجة ضد الجمعية

جاء في نبأ نشرته جريدة « النهضة » بين مظاهر الفرح والسرور ان اللجنة التي الفتها الحكومة للنظر في مشكلة جمعية الاوقاف قد وافقت في جلستها التي عقدتها اخيرا « على وجوب نسخ قوانين التمسك وتخليص الاوقاف من نير استعبادها حتى تصير حرة كسائر الاملاك الدولية والبلدية من كل قيد وشرط »

وقد استغربنا كل الاستغراب سلوك تلك الرصيفة في التنويه بشان هذا « الحل » واصرارها على القول بانها « تتفاءل بالمستقبل خيرا وتؤمل » - بسبب توفق اللجنة الى هذا الحل - « انفراج الكرب الحائق بالجمعية قريبا » بعد ان زال عنها ما « كان له اكبر ضلع في اختلال توازن الميزان »

فعلى فرض صحة النبأ الذي اتصلت به الرصيفة نرى ان ما تم الاتفاق عليه ليس له كبير اهمية لان مفعول التمسك قد كاد ان يزول ولم يبق له الا تاثير قليل فلا يمكن حينئذ والحالة هذه ان ينفرج الكرب الحائق بالجمعية لمجرد القضاء على البقية الباقية من آثار التمسك . خصوصا اذا بقيت الامور الاخرى التي سنتعرض لها فيما بعد - على حالها لم يتغير منها شيء او وقع تغييرها تغييرا جزئيا لا يزيل الداء ولا يأتي بالدواء

ثم الا توافقنا « النهضة » على ان في قولها عن التمسك ان « له اكبر ضلع في اختلال توازن الميزان بالجمعية » ما يخرج المشكلة عن ميدانها الاصلي الى ميدان تختفى فيه عن الانظار مسئولية الحكومة فيما اصاب الجمعية من فقر وعجز وسوء حال . انها تعلم ان المشكلة ليست في توازن الميزان واختلاله اذ الاختلال الحالي ناشيء عن اسباب ترجع الى المشكلة الاصلية التي هي بيت الداء . وما تلك المشكلة الا ان الحكومة تريد ان تتصرف في ثروة الاوقاف تصرف المالك في ملكه او كما فعلت حكومة الجزائر من قبل باوقاف المسلمين هناك . وفي الوقت نفسه تتنصل من تحمل الاعباء الناشئة عن هذا التصرف . وربما كانت ترى نفسها عاجزة عن تنفيذ ما وقع في الجزائر جملة واحدة مراعاة للشعور الاسلامي المتحرك هنا اكثر مما هو في الجزائر اثناء القرن الماضي فاختارت ان يتم التنفيذ على مراحل تخفف وطأته - وما اشد غرام الفكرة الاستعمارية بسياسة المراحل - لذلك رأيناها تعمل بجد واجتهاد لتفقير الجمعية بسائر الطرق وتتصرف في اموالها واملاكها تحت ستار شفاف لا يخفي فكرتها في اعتبار انها انما تتصرف في املاكها الخاصة . ولا تظهر بمظهر الاحترام لشخصية الجمعية وذاتيتها المعنوية واعتبارها اعتبار الافراد الا حينما تفرض عليها دفع الضرائب العامة وتسحب عليها القوانين التي من نوع قانون التمسك

ثم ما هي هذه الفائدة العظمى التي تنجر للجمعية من اعفائها من قانون التمسك مع ابقائها تئن انين الكسير المكروب تحت مفعول القانون الاخير الذي يفرض عليها عند تسويغ محلات السكنى الراجعة لها تفضيل سواقط الحرب والضباط . وما يتبع هذا من ارضاء رغباتهم التي لا تقف عند حد

والنظريات البراقة التي من نوع ما جاءت به سانحة « النهضة » لا تكون الا دفاعا عن موقف الحكومة في التنصل من مسئوليتها . ومهما تكن غفلة الكاتب وحسن نيته فليس هذا وقت بسط مثل تلك النظريات . يكفي ان يوجد بين اعضاء اللجنة من المسلمين من ساير الحكومة في هذا التنصل تحت ستار غض الطرف عن الماضي . فلا يضاف الى هذا التاييد الواضح تاييدا آخر غير مباشر من قبل صحيفة تنتصب لخدمة المصلحة العامة

واذا كنا نقول « للنهضة » كلمة فاننا نقول كلمتين لمدير الاوقاف الذي يحيط نفسه بدعاية ظاهرها الدفاع عن مصلحة الاوقاف وباطنها الدفاع عن تصرفاته واخفاء سقطاته وضعفه امام الحكومة واستهتاره بالضعفاء وبحقوق الاوقاف وبمستحقيها عن اعين الناس . ولا تغرنا مهارته ولا ما ينشره من الارقام على صفحات بعض الزميلات عن ذكر الحقائق الواقعة واقرار كل شيء في مكانه واعطاء الاشياء مسمياتها . وليتأكد حضرته اننا نفرق بين الحزم والضعف وبين الاستبداد والاصلاح وبين التصرفات التي هي نتيجة الضغط الاداري الاستعماري والتصرفات التي هي نتيجة الاغراض الخاصة والمصالح الذاتية والمطامع التي لا تقف عند حد والتي يغذيها الطموح الى المعالي والنفوذ

وعلى هذا الاساس نقول اننا قد سرنا في مقالاتنا السابقة - التي لم نرد منها الا خدمة مصلحة الاوقاف الاسلامية بنزاهة وتجرد - على اعتبار ان ما اصاب الجمعية يرجع الى سوء تصرفات الحكومة بها وعبثها بثروتها كما يرجع الى سوء تصرف بعض الذين تولوا ادارتها وعبثهم بمصلحتها. ولعل الانصاف يقتضي منا ان نصرح علنا اننا نجد في كثير من الاحيان ان ما يصيبنا من سوء بايدي التونسيين اضعاف اضعاف ما يصيبنا بايدي الفرنسيين الاستعماريين

يعتذر المدير على ما بلغنا في رد ما نشرنا سابقا حول شقيق احد كبار الموظفين بالجمعية الذي كان جندرميا ثم عزل ولكنه مع ذلك سمي كاتبا في نيابة من نيابات الاوقاف بان تعيينه كان بعيدا عن تاثيراته بل وقع بقرار من م. تيبري لا علم له به من قبل . لنقتنع بصحة هذا حسبما يريد حضرة المدير . ولكن ليسمح لنا ان نذكره بان سلفه السيد خير الله بن مصطفى ابت عليه نزاهته ان يقبل ما عرضه عليه المقيم الاسبق م. لوسيان سان في امر شقيقه . وحينما اصر هذا الاخير على حمل السيد خير الله على تنفيذ رايه كما ينفذ الموظف امر رئيسه قابل السيد خير الله هذا الاصرار البات بتقديم استقالته واصر عليها حتى اضطر المقيم وهو صاحب الحول والطول ان يرضخ لامتناع هذا الرجل الذي خدم الاوقاف بامانة ونزاهة والذي يريد المدير الحالي التشبه به في اسلوبه الاداري ولا يريد ان يقتدي به في رفض قرار م. تيبري

(البقية بالصحيفة الرابعة)

عـودة

الشيخ الثعالبي

في الاسبوع الماضي نشرت رصيفتنا النهضة الغراء رسالة لمكاتبها في القاهرة جاء فيها ان الزعيم الكبير والمجاهد العظيم اب الحركة الوطنية الاستاذ الشيخ عبد العزيز الثعالبي حفظه الله قد رجع من رحلته الكبرى في الشرق وقد حل بالقاهرة ليستعد الى الرجوع لوطنه الذي ينتظر هذا الرجوع بفارغ الصبر وانه ينوي ان يركب البحر يوم ١٨ او ٢٠ الجاري وقد اثار هذا الخبر السار هزة فرح لدى عموم افراد الشعب والجميع ينتظرون بين آونة واخرى البشائر الواردة من القاهرة التي تؤذن بان الزعيم الجليل قد بارح التراب المصري عائدا الى الوطن العزيز .

وقد جاء كتاب خاص من الشيخ المبجل الى احد الاخوان قرانا فيه ما يفيد ان الشيخ حفظه الله سوف يتاخر قليلا عن الرجوع الى تونس التي تنتظر هذا اليوم السعيد بفارغ الصبر فندعو الله ان يعجل بازالة الموانع التي تحول دون تحقيق هذا الرجوع السعيد في اقرب حين .

وورد من الشيخ حفظه الله كتاب آخر يقول فيه انه سوف يكون بتونس في اوائل الشهر المقبل فنرحب به سلفا ونؤمل ان تكون قدومه فاتحة عصر سعيد وبداءة تطور مبارك لحركة الجهاد الوطني .

بقية الملاحظات والتعليقات

منهومان لا يشبعان : المعمر والموظف

(بقية المقال على الصفحة الاولى)

وياحبذا لو بلغت المصيبة الى هذا الحد وفيه وقفت واليه انتهت بل ان لهف الاخ اثار لهف اخيه وهكذا طالعنا بالصحف ان معشر الموظفين استيقظوا من نومهم واجتمعوا وتفاوضوا واحتجوا وابرقوا وارعدوا وقطعوا يمين الطلاق على المطالبة بحقوقهم المكتسبة المهضومة ما استطاعوا للتخويف سبيلا

والحق معهم اذ لا فضل لمعمر البادية على معمر العواصم وكلهم في التفوق العنصري سواء ولماذا لا يطالبون ولا يحتجون وهم جيوش الحماية المدنية تغذوا من لبانها وترعرعوا بامتيازاتها فهي لهم بدون كيل ولا قيد وهم لها بفضل صلة الرحم

بماذا يطالب الموظفون الفرنسيون ؟ بحقوقهم المكتسبة . وبالحقوق التي ستكتسب هناك نقص طفيف وقع في مرتباتهم وتم في العهد الماضي يجب تسديده في العصر الحاضر عصر الواجهة الشعبية

وهناك تنقيحات لا بد من ادخالها على النظام التونسي للمرتبات لكي يتم الالحاق بفرنسا وهناك زيادات محتمة نظرا لسوء حال الموظف في وقت ارتفعت فيه الاسعار ولم ترتفع فيه الاجور وهناك رجوع الى الثلث الاستعماري التام (٣٣ في المائة عوض ٢٨) مثلما وقع اخيرا ببلاد الجزائر وهناك تسوية لا يمكن ان تقع بين اجور الوقتيين التونسيين والفرنسيين لان المبالغ المخصصة لها انما هي مجعولة في نظر اعضاء المجلس الكبير لادخال تحسينات على المرتبات لا للتسوية بينها

كل ذلك يطلب بحث وازعاج من مقيم يكاد يرميه القوم بخيانة مصالح فرنسا العليا وذلك باسم التفوق العنصري ومصلحة الوطن المقدسة .

والحال ان رئيس الوزراء الفرنساوي خطب اخيرا بين الموظفين فقال انه لا يمكن لفرنسا تسديد رغبات موظفيها وطلب من هؤلاء الامهال والصبر عسى ان تتحسن حالة البلاد وتتوفر مداخيل الدولة .

ثم ان نفس الوزير وحكومته والاحزاب المنتمية اليها ترمي الى تسوية الاجر بين الاهلي والفرنسي في بلادنا عملا بمبادئها لا تزلفا لنا او امتنانا علينا

والجميع ايضا على علم تام من حالة البؤس التي وصلت اليها البلاد التونسية حتى دفعهم دافع الشفقة الى تخصيص الاعانات لها للقيام بضروريات متأكدة لا تستطيع القيام بها

فمن اين يريد الموظفون الفرنسيون ان يلبي المقيم رغبتهم ؟ ابمال الصندوق وهو مفقود ام بمال التبرع والصدقة وقد بلغهم ان الحكومة الفرنسية ستواصلنا به عن قريب ؟

انه لموقف غريب وربما كان الداعي اليه البحث الذي يجري الان في الخفاء وراء الاقتصاد في المصاريف والوظايف الادارية

ومهما يكن من الامر فانه يسوءنا ايضا ان يرضخ المقيم لمطالب الموظفين ويضرب بمصالح البلاد ضربة فادحة دون ان يظفر هنا ايضا بجزاء وشكر لانه لا يمكنه بحال ان يرضي شق المعمرين وشق الموظفين معا ولو كان حاتم عصره

زائر كريم

اول امس تشرفنا بزيارة الكاتب البارع الاديب الاستاذ السيد يونس بحري صاحب جريدة العقاب التي تصدر في بغداد عاصمة الرشيد . وهو الذي اشتهر في اقطار العروبة باسم السائح العراقي لكثرة تجوله فيها باحثا مطلعا على احوالها مسايرا لرقيها وحركاتها الوطنية . وذلك رغما عن صغر سنه الذي لا يتجاوز السادسة والثلاثين فقد شغف حبا بالسياحة الى حد بعيد حتى اننا نتذكر انه زار بلادنا اكثر من مرة . وانه يعرف فيها اصدقاء كثيرين وله اطلاع دقيق على احوالها وخفايا حركتها الوطنية كانه واحد من ابنائها

زارنا حضرته صحبة الزميل الصديق السيد حسين الجزيري صاحب النديم الاغر فرأينا فيه علما من اعلام الوطنية وأنسنا من محادثته اللطيفة واستفدنا منها الكثير عن احوال العراق ومدى تقدمها العجيب وعن الحوادث الأليمة التي كانت بغداد مرسحا لها منذ مدة وجيزة والتي كان ضحيتها رجلين من اعلام العروبة ومفاخرها وهما ياسين باشا الهاشمي رئيس الوزارة السابق وجعفر باشا العسكري وزير الحربية السابق ورئيس الوزارة الاسبق رحمهما الله

وقد كانت السويعة التي قضاها حضرة الزائر الكريم معنا من الساعات التي تبقى ذكراها في نفوسنا على مر الايام . فنرحب بحضرته ونرجو له اقامة طيبة في بلدنا الذي يعده من بين بنيه

مجازاة وعقاب

في فاجعة المتلوي رأينا العجب العجاب من التصرفات المعكوسة فمن محاولة توسيم الجندرمة القاتلين الى توجيه الاتهام على العمال المضطهدين وادخالهم للسجون الى ترك تتبع القاتلين . الى تتبع الصحف التي دافعت عن العمال المظلومين حتى ضج الفرنسيون قبل التونسيين . وبالرغم من ذلك كله فانه يلوح ان الحكومة لا تريد الاقلاع عن هذه الخطة اذ قد وصلت الى اسماعنا اشاعة مفادها ان م . شاستيل مراقب قفصة قائد معركة المتلوي سوف يرقى قريبا الى منصب مراقب سوسة

ولقد كنا نظن انه حين قدم الى العاصمة هذه الايام انما قدم اليها لاجل بحث اداري مفتوح ضده . ولكن الاماني والاحلام تضليل فان م . شاستيل في منعة من ذلك بفضل حماية شركة صفاقس قفصة سيدة البلاد . وتسميته بسوسة الا تكون رقيا له وتحريضا لغيره ان يقتفي اثره ؟ فهل هذا التطهير الاداري المنتظر ؟ لقد اسمعت لو ناديت حيا ولكن للحكومة اذنا عن الفحشاء صماء

على ان من سبقه من المقيمين لم يرض ملهوفين في آن واحد بل فضل احدهما على الآخر وما ذلك الا لقلة ذات اليد . هذا بقطع النظر عن القيام بالشؤون التونسية التي لم نرد ان نتعرض اليها في الموضوع لكي لا ندخل اليأس والقنوط على ذوي الهمم والكرم

وكفى موقف المقيم تحرجا ان صار بلينه وكرمه فريسة بين منهومين : معمر يتطلب الاثراء وموظف لا يشبع من اكتساب الحقوق

عبد الحق

احتفال المرسى

يوم الاحد المقبل ينتقل الجناب العالي ايده الله من قصر الشتاء بحمام الانف الى قصر المصيف العامر بالمرسى . وبهذه المناسبة السعيدة فقد توقفت نخبة من اعيان السكان الى اقامة احتفالات شائقة احتفاء بحلول الحضرة العلية ببلدهم واعدت لذلك برنامجا متسع النطاق يتم تنفيذه في اسبوع كامل . وستكون مداخيل هذه الاحتفالات لفائدة لجنة التضامن التي تتولى الآن اغاثة منكوبي المجاعة في مختلف انحاء البلاد .

وقد ارسلت الينا هذه اللجنة نص البرنامج المومأ اليه فتعذر علينا نشره لانه جاءنا في آخر وقت حيث سلمته مصلحة البريد غلطا الى ادارة رصيفتنا « النهضة » الغراء وبناء على كثرة مواد هذا العدد وتمثيلها للطبع عند وصوله الينا وسبق نشره في الرصيفات اليومية فقد اكتفينا بالاشارة اليه

نسأل الله ان يجعل هذه النقلة مباركة على الجناب العالي وان يعيد هذه المناسبة على سموه اعواما عديدة ممتعا بالصحة والعافية والتاييد من الله

النديم - في - الارادة

انتقلت رصيفتنا جريدة النديم الغراء الى مطبعة الارادة وبسبب هذه النقلة اضطرت الرصيفية ان تحتجب هذا الاسبوع عن قرائها ومحبيها العديدين . وسوف تستأنف صدورها بحول الله في حلة جديدة تزين اسلوبها الظريف وخطتها المبتكرة

علماء الدين في المراقص

في الاسبوع الماضي اقيمت حفلة رقص في السفارة العامة دعي اليها الكثيرون من جميع الاجناس والاوساط . وقضى المدعوون ليلة بيضاء بين الرقص والتردد على المقصف الفاخر الذي حوى جميع انواع المشروبات ثم انتهت الحفلة وخرج المدعوون يلهجون بكرم دار فرنسا ولطف ممثل فرنسا وعقيلته المحترمة وحسن قبولهما لضيوفهما

وليس في هذا غرابة فتقاليد دار فرنسا قائمة على اكرام وفادة الزايرين والضيوف . ولكن الغريب العجيب المخالف لتقاليد فرنسا التي تعهدت باحترام دين البلاد وتقاليدها واكدت هذا التعهد في عدة مناسبات - هو ان نرى مظهرا من مظاهر المخالفة الصريحة لدين البلاد وتقاليدها يقع في دار فرنسا ويشهر امره في الجرايد هذا المظهر هو دعوة اثنين من علماء الدين - او المفروض فيهم بصفة رسمية انهما من علماء الدين وهما مدرسا جامع الزيتونة - وظهورهما في هذه الحفلة التي ضمت الرقص الى انواع الخمور الفاخرة مما لا تأباه تقاليد المدنية الغربية وان انكره الدين الاسلامي الحنيف على عموم معتنقيه فضلا عن علماء الدين

ولقد كان الواجب على هذين المدرسين ان يعتذرا عن اجابة هذه الدعوة احتفاظا بمقامهما كعالمين دينيين . وفي مثل هذا المقام لا يمكن الا اعتذار بضعف النفوس عن رفض دعوة دار فرانسا وبنزق الشباب وبما يدفع اليه الاستناد على الاقوياء من اظهار الاستهتار والاستخفاف بالامور . الواقع انها لكبيرة على نفوس المؤمنين فلفت اليها انظار سيدنا ومولانا ابقاه الله فهو الحامي لحمى الدين ولاشك انه لا يرضى عن الاستهتار العلني من جانب مجيبي الدعوة والغلطة التي وقع فيها رجال التشريفات بالسفارة العامة نأمل ان لا تتكرر . فنرجو منه ايده الله ان يتصرف في الموضوع بما يرضي الدين ويحفظ عليه كرامته

ثمرات المطابع

اهدانا السيد محمد الصالح جراد المطوي نسخة من رسالة اصدرها اخيرا حول حوادث النفي سماها « تونس في جهادها او مذكرات مبعد سياسي » وصدرها بمقدمة طويلة عن الحالة في البلاد كما يراها واطنب في هذا الموضوع اطنابا خرج به عن موضوع الكتاب الاصلي حتى اضطر الى اختصار الحديث عن المنفى اختصارا كبيرا . وبودنا ان يوفق غيره من المبعدين السياسيين الى نشر مذكرات وافية تدون تاريخ هذه الحقبة السياسية التي لها اهمية كبرى في تاريخ البلاد وتطور حركتها الوطنية

وعلى كل حال فاننا نشكر للمهدي هديته

***

وقد اهدانا ايضا حضرة الاستاذ السيد الحبيب بورقيبة المحامي بتونس والسياسي المعروف رسالة باللغة الفرنسية اصدرها في باريس بقصد الدعاية سماها « الدستور وفرنسا » وجمع فيها بعض مذكرات ووثائق تتعلق بالحركة السياسية من عهد رجوع المبعدين من المنفى الى الآن اي من افريل ١٩٣٦ الى افريل ١٩٣٧ . وذلك مثل خطاب م . فيانو الذي القاه بتونس ومثل المذكرة التي قدمها صاحب الرسالة الى الوزير المذكور اثناء رحلته الاولى الى فرنسا في الصيف الماضي ومثل المذكرة التي قدمها حضرته هو واصدقاؤه السياسيون الى م فيانو عند حلوله بتونس ولائحة المطالب السياسية التي قدموها لممثل فرنسا بتونس في الصيف الماضي ايضا . وعدا ذلك يوجد بعض نبذ مما نشر سابقا في جريدة « لاكسيون تونزيان » وبعض تعليقات وجيزة تتعلق بالحوادث الجارية ومقدمة بقلم فيليسيان شالي . والرسالة تباع بثلاثة فرنكات فقط ونطلب من ناشرها الذي نشكر له هديته ونتمنى ان ينسج غيره على منواله في جمع الوثائق المتعلقة بالقضية السياسية حتى تحفظ في سجل تاريخ البلاد للاجيال المقبلة

الفات نظر

تلفت انظار عامل المهدية الى امرأة دجالة اشتهرت باسم « سيدي محمود » تطوف المنازل وتبتز الاموال باطلا بدعوى انها تفسد العقم وتبرىء المرض وغير ذلك من الاباطيل التي ما انزل الله بها من سلطان . وقد ادخلت هذه الدجالة الشقاق في عدة منازل كانت آمنة مطمئنة فاصبحت اليوم متنافرة

وحيث ان هذه المرأة معروفة حتى من اعوان العامل ان لم اقل الخليفة فنحن نطلب منه استدعاءها والتنبيه عليها بملازمة محلها حتى يرتاح السكان من دجلها ولنا في عناية العامل احسن كفيل .

مـكاتبـات الجهـات

مساكن

وصلتنا رسائل عديدة من مدينة مساكن تتضمن شكوى الاهالى من الشدة التى نالتهم من معاملة المجلس البلدي في استخلاص الضرائب البلدية التي عجز الاهالي عن دفعها لما هم فيه من خصاصة عامة واحتياج للقوت والعمل مما دعا الحكومة الى توزيع الصدقات وفتح اشغال خيرية يجد فيها اهالى البلاد وسيلة للعيش واكتساب ما يسد الرمق

وقد كنا نشرنا في عدد مضى مكاتبة تتعلق بنفس الموضوع . ولكن دار لقمان لم تزل على حالها واعوان البلدية لا يزالون يوالون ارهاق الاهالي بمطالبهم مع علم البلدية بحقيقة حالهم كأن قصدها الوحيد من العقلات والتهديد ببيع المحجوزات هو التنكيل بهم وزيادة تثقيل كاهلهم الضعيفة بالمصاريف الباهظة التي تترتب على التتبع. ويقول اصحاب الرسائل التي وصلتنا في هذا الشان ان الدليل الذي يؤكد للحكومة وللرأي العام ان المقصود من هذا الصنيع التنكيل ليس الا هو ان البلدية قامت تطالب السكان في هذه الاثناء بمطالب مرت عليها مدة تقرب من عشر اعوام فهل لم تجد وقتا في هذه المدة الطويلة انسب للخلاص من هذا الوقت العصيب

ونحن نضيف على هذا ان الاصوات قد تعالت بالتذمر في كل مكان من سلوك البلديات فهل لم تصل هذه الاصوات المتعالية الى اسماع رجال الحكومة حتى اليوم . نظن ان السكوت في مثل هذه المقامات يحمل النفوس على اليأس من العدل ومن وجود شيء اسمه الرحمة والشفقة بالضعيف والمسكين . كثير الحديث عنه ولكنه مفقود حتى كاد الناس ان يلحقوه بالمستحيلات . فهل لنا ان نؤمل من الحكومة اهتماما منصفا بهذه الحالة التي لم يعد الناس يستطيعون عليها صبرا بعد ان فتك بهم الجوع والبطالة اى فتك .

***

كما وافتنا رسائل اخرى من المدينة المذكورة في التذمر من سلوك رجال الادارة نحو طالبي القوت والشغل حيث انهم لا يرسمون اي محتاج في قائمة مستحقي الاعانة او الاسعاف بالشغل الخيري الابعد ان يكبد وهم العناء العظيم وبعد ان يحرزوا على رضاهم بالطرق التي احسنها رجال الادارة في غفلة او تغافل الرقابة التي نصبتها الحكومة في كل مكان فارهقت الميزانية بالاحمال الثقيلة من مرتبات ومنح وكانت هي نفسها وبالاعلى سكان الآفاق

انا نلفت انظار الحكومة الى ما نقول ونرجوها ان تفهم ان السبب الوحيد في ذلك هو احجامها عن اتخاذ وسائل الزجر الاداري والعدلي ضد من يتلاعبون بالامانة التي كلفتهم بها فعبثوا بها شر عبث . وقليل من الحزم يرد الامور الى نصابها

البقاء لله

فجع الشاب الوطني الغيور السيد محمد الناصر غديرة احد مساعدي « الارادة » في عهدها السابق بفقد والدته فنقدم له ولوالده . الفاضل ولشقيقه اجمل التعازي ونسأل الله ان يغدق جدث الفقيدة بشآبيب الرحمة ويتقبلها بالمغفرة والرضوان

مدير الجريدة وصاحب الامتياز
محمد المنصف المنستيري

مطبعة الارادة - تونس

الرجعية والعدلية التونسية

بيننا وبين المشرفين على العدلية التونسية والقابضين على زمام امورها حساب لم ينته والوح انه لن ينتهي قبل وقت طويل وقد مكنتنا فضيحة الكاف من فرصة اولى استطعنا ا ، نتهزها لتسديد دفعة اولى منه . ونريد اليوم ان نسدد دفعة ثانية ريثما تهيأ لنا فرص اخرى لدفعة ثالثة فرابعة فخامسة الى ان نفرغ من تسديد هذا الدين الثقيل .

ولعلنا نكون منصفين وبعيدين عن التعصب حينما نقول ان في العدلية التونسية رجالا - على قلتهم - متحلين بصفات حميدة قائمين باداء مأموريتهم على ما ينبغي مع ملازمة جانب النزاهة والانصاف في الوديعة التي بين ايديهم. ولكن تصرفات غيرهم من المامورين والآمرين توشك ان تجعل التونسيين يغضون الطرف عن ذلك ويعدون الجميع في صعيد واحد

ان العدلية التونسية تعاني محنة لا نظير لها سببها الوحيد هو تشبث التونسيين بها ومطالبتهم للحكومة باحترامها كما تحترم العدلية الفرنسية واعتبارهم اياها مظهرا من مظاهر القومية التونسية له قدسية تتصل بمشاعرهم وتحتل من نفوسهم مكانة سامية . ولكن المشرفين عليها من الفرنسيين يروعهم هذا ويرون فيه الخطر كل الخطر على النفوذ الاستعماري فهم يعملون على اضعافها واذلالها ما استطاعوا الى ذلك سبيلا .

فبعد ما كانوا يتبجحون بان تنظيم العدلية مفخرة من مفاخر الحماية صاروا نادمين على ما ادخلوه عليها من نظام وانقلبوا ناقمين عليها لا يفتأون يعاملونها معاملة ناطقة بعدم الوثوق بها او الركون اليها وينتهزون الفرص لسلبها خصائصها والتضييق عليها والرجوع بها الى الوراء خطوة فخطوة حتى يتقلص ظلها وتترك مكانها للعدلية الفرنسية . ويتمنون ان لو استطاعوا ازالتها من عالم الوجود بجرة قلم مرة واحدة .

ولقد وجدوا في المدة الاخيرة - التي عانت فيها البلاد مفاعيل الازمة العامة وعجز الميزانية - عذرا غير صحيح استعملوه سلاحا للمقاومة والحيلولة دون ايفائها حقها من الاصلاح والتطور نحو الرقي . وهذا العذر هو عدم وجود المال اللازم . يستعملونه كلما خانهم المنطق والمعقول حين الوقوف في وجه المطالب التونسية العادلة كما فعلوا في مسالة حكام النواحي التي وقفت منذ بضعة عشر عاما عند حد تجربة جربة . ولما اوجد المجلس الكبير في نهاية السنة الماضية الاعتماد اللازم للتوسع بصورة جزئية في هذه التجربة ماطل م. لاموت في التنفيذ ولا يزال يماطل الى ان تنصرم السنة القضائية ويحل فصل الصيف فصل الرخص وعطلة المحاكم فيجد فيه ملجا للاستمرار على المماطلة ويتمكن بذلك من اضافة عام آخر على الاعوام الماضية ومن اظهار « مزيد الاحترام » لرغبات المجلس الكبير وقراراته وسوف تاتي الدورة المقبلة للمجلس وسوف يجد م. لاموت عذرا واهيا يتمسك به واكثر من ذلك سوف يتمكن من التحصيل على شكر المجلس رغم عبثه بقراراته .

على انا اذا نظرنا الى حقيقة الواقع نجد ان عذر فقد المال غير صحيح ولا وجود له بالمرة فان ميزانية وزارة العدلية تسفر عن فواضل كل عام تتزايد عاما بعد آخر حتى بلغت في بعض الاحيان ما يقرب من ١٥ في المائة من مجموع ميزانيتها او اكثر ، ففي عام ١٩٣٣ كان الفاضل الذي ارجعه م. لاموت الى الخزينة العامة فرنكات ١٠٣٩٦٠٠«٣٠ (راجع الرائد الرسمي الطبعة الفرنسية عدد ٣٠ الصادر في ١٢ افريل ١٩٣٥) وارتفع في عام ١٩٣٤ فصار فرنكات ٨٥١٣٣٣«٥٩ (راجع الرائد الرسمي عدد ٢٨ الصادر في ٧ افريل ١٩٣٦) ثم تراجع قليلا في عام ١٩٣٥ فصار فرنكات ٧٣٥٩٩٣«٤٨ (راجع الرائد الرسمي الطبعة الفرنسية عدد ٢٧ الصادر في ٢ افريل ١٩٣٧)

وفوق هذا فانا نجد هذا الميزان لا يضيق عن ترضية مطالب « السادة » وتحقيق رغبات م. لاموت . فقد علمنا انه ازال الجهاز التليفوني الذي نصب في وزارة العدلية منذ نحو عامين بعد ان كلف الميزانية نحو خمسة آلاف فرنك مصاريف تركيب دون ثمن الآلات ولوازم الجهاز . وعوضه اخيرا بآلة اخرى قبل ان مزيتها الوحيدة هي تمكين م. لاموت من المخابرة راسا مع فرنسا دون احتياج لوساطة المركز العام في ادارة البوسطة . وثمن هذه الآلة وحدها فرنكات ٣٠٠٠٠ يضاف لذلك مصاريف جلبها من فرنسا ونصبها للعمل في الوزارة وابدال الجهاز الاقدم بجهاز جديد يلائم هذه الآلة . بينما نجد حكام الدريبة في الوقت نفسه واكثر الرؤساء لا يزالون محرومين من وجود آلة تليفونية بمكاتبهم . اما حكام الافاق ورؤساء المجالس العدلية بها فانهم اذا احتاجوا لاستعمال التليفون اثناء قيامهم بواجبهم لا يجدون الى ذلك سبيلا الا اذا تكرم « حضرة السيد المدعي العمومي » فسمح لهم باستعمال تليفونه الوحيد بالمجلس : وله الحق احيانا ان يطردهم شر طرد من مكتبه دون ان يخشى اللوم او العقاب من الادارة المركزية ومن « السيد الاعلى » م. لاموت كما وقع لرئيس مجلس الكاف مع م. جيرو « حمادي » اما الآت التدفئة والتهوية الموجودة بمكاتب « السادة » فلا يجرأ احد ان يدخلها في الحساب .

وبالله كم تسخو يدم . لاموت ومن قبله سلفه م . ديبلا حينما يوجد فرنسي في قضية ما . وكم تشح حينما يكون هناك تونسي او مصلحة تونسية . فانا نذكر حينما اسس المجلس العدلي بباجة انه وقعت تسمية السيد محمد قدوس رئيسا له بعد ان كان عضوا بتونس كما وقعت تسمية م . بيرو في خطة مدع عمومي به ولم يفتح المجلس ابوابه الا بعد مرور عامين من تاريخ التسمية المذكورة . وفي اثناء هذه المدة استقدم م . بيرو من الآفاق والحق بصفة معاون للمدعين العموميين بالدريبة والوزارة رغما من عدم الاحتياج اليه وعين خلف له في المنصب الذي بارحه وانتصب خلفه حالا بمركز وظيفه

فلننظر كيف عاملت الادارة المركزية الموظف التونسي والموظف الفرنسي . فاما السيد محمد قدوس فقد بقي يتقاضى مرتب عضو رغما من تسميته رئيسا واعتذرت الادارة عن معاملته معاملة الرؤساء بدعوى انه لم يباشر الخطة المذكورة . واما م . بيرو فقد اعتبرته شاغلا لوظيفه بباجة ولكنه الحق بتونس موقتا لمصلحة العمل وبناء على ذلك كان يتقاضى علاوة عن مباشرته وظيفه خارج منطقته غرامة قدرها ثمانون فرنكا في اليوم ومن المظنون انه كان يتقاضى ايضا منحة السكنى التي تعطى لكومبيسارات الآفاق باعتبار انه معين بباجة . وكأن « حضرته » اعجبته هذه المعاملة - ومن لا يعجب بها - فانه لم يطق صبرا على مفارقة تونس اذ لم يلبث في باجة مدة طويلة حتى اعيد - او عاد - اليها ولا يزال هنا الى الآن بينما يقوم بمأموريته في باجة احسن قيام كاهيته التونسي الذي تريد الادارة تمسكا بسياسة الميز والتفوق ان يبقى كما هو كاهية دون ان يسمى كومبيسارا اصيلا

وما لنا نذهب الى بعيد . فهذا م. لاموت نفسه يتقاضى عدة غرامات منها غرامة معرفة اللغة العربية التي تمنح للمتوظفين الفرنسيين الوارد بها الامر العلي المؤرخ في ٣٠ مارس سنة ١٩٢٨ مع ان صريح الفصل السادس منه يستثني منها كل من تقتضي طبيعة وظيفته معرفة اللغة العربية مثل كومبيسارات العدلية ولا يقال انه خرج من صف هؤلاء الكومبيسارات حينما سمي معتمدا للعدلية لانه اخذ من خطة كومبيسار . ولانه ايضا كان يتقاضى هذه المنحة من بداية عام ١٩٢٦ الى الآن اعتمادا على تاويل الفصل الثامن من الامر المذكور تاويلا موافقا للهوى والمصلحة الخاصة .

ومن حسن خلال م. لاموت انه عرف جميل م. ديبلا عليه حتى انه قابل الجميل بمثله حينما نقل م. ديبلا الى خطته الحالية ثم اصيب بمرضه الاخير اصابة منعته عن العمل المتعب . فقد التزم م. لاموت على ما يقال في شهر اكتوبر الفارط بتدريس مادة القانون المدني لتلامذة الحقوق مكانم. ديبلا وتنازل له عن غرامة هذا الدرس البالغة ٨٠٠ فرنكا في السنة وبالغ م. لاموت في اظهار الاشفاق على حالة م. ديبلا التي يظهر انها حالة دائمة - فالتزم القيام مكانه في تدريس المادة المذكورة مجانا ما دام م. ديبلا رئيسا للمصلحة التشريعية اي بمعنى ما دام لم يحل على التقاعد بسبب السن او المرض .

وليت م. لاموت التزم في معاملة هذه البلاد جانب معرفة الجميل فخدم مصلحتها مثلما خدم مصلحتم. ديبلا واغدق على عدليتها مظاهر الرقي اللازمة مثلما اغدقها على الموظفين الفرنسيين . ولكنا مع الاسف رأينا انه لا يفلت فرصة تمر دون العمل على اضعاف نفوذها والرجوع بها الى الوراء . فقد تقرر على يده وبمساعيه حذف دائرة الاتهام وتكليف حكام الوزارة بالقيام موقتا باعمالها الى ان يتقرر الحذف بصفة نهائية باتة . ولا يزال يسعى الى الآن وراء الحصول على حذف مجلس باجة ويصر كل الاصرار على موالاة السعي في هذا السبيل بالرغم من معارضة التونسيين بصفة عامة واهالي باجة بصفة خاصة الذين التزموا بدفع صائتيمات اضافية زائدة على الضرائب الدولية بعنوان تسديد مصاريف المجلس

وفي ناحية المحاكم الشرعية فانه كان يحيطها ايضا بمثل ما يحيط به زميلتها المحاكم العدلية ولا يزال يوالي السعي لارجاعها الى الوراء . وفي اوائل عام ١٩٣٦ قدم بالفعل طلبا للدوائر العليا يرمي الى حذف بعض النيابات الشرعية والحاقها باقرب دائرة لها بدعوى التخفيف من مصاريف الموظفين وعين بالفعل المحاكم التي يطلب حذفها وهي دائرة قضاء نفطة يطلب الحاقها بدائرة قضاء توزر ودائرة قضاء السواسي يطلب الحاقها بالمهدية او القيروان

وفي ناحية الوظائف التونسية القضائية والادارية فانه سار في الطريق الذي عبده من قبل كل من م . م ديبلا وديكو دولاهاي فرأينا كيف انتزعت خطة رئيس مجلس التعقيب من

ايدي التونسيين . ثم اعقب ذلك حذف خطة رئيس دائرة الامور الشرعية عقب نقلة السيد محمد الصالح مزالي الى عمل بنزرت وحذف خطة رئيس قسم التقاديم عقب احالة شاغلها على التقاعد واستمر الحال على هذا المنوال فمهما شغر وظيف تونسي بوزارة العدلية الا وحذف او عوض بموظف وقتي . وهناك نظام مقرر في الوزارة والادارة يقضي بان يستخدم الموظف التونسي في رتبة اعلى من رتبته بحيث ان الناسخ يشتغل في وظيف منشي ويتقاضى مرتب ناسخ والمنشي يكلف برئاسة قسم ويتقاضى مرتب منشي وهكذا وفوق ذلك فان الموظف التونسي لا ينال الترقية الاختيارية الا اذا كان من المحظوظين المرضي عنهم بصفة خاصة يبيع ماء الحياة في سبيل الترقية اما اذا كان محافظا على كرامته فانه لا ينال الترقية الا بصفة اجبارية وكثيرا ما ينالها بعد الابان المقرر لها وهناك حيل تستعمل لتأخير الترقية كأن يضم الى دوسي الموظف لوم لسبب موهوم او لسبب لا يقتضي اللوم

بخلاف الموظف الفرنسي فان وظيفته دائمة اذا بارحها تعطى لغيره حالا ولا يرهق بالخدمة بل اذا شعر بانها فوق طاقته سرعان ما يخفف عنه ويعان بزيادة موظف آخر . اما في مسألة الترقية فقل ونذر ان ينالها بصفة جبرية بل ينالها دائما بصفة اختيارية واذا دخلت لباب المنح ووسائل الرفاهية فحدث عن البحر ولا حرج . الى غير ذلك من مظاهر الميز والتفوق التي لا تدخل تحت حصر مما لو اشتغلنا به لشغلنا عن كل شيء . فلنكتف الآن بهذا القدر ريثما تواتينا فرصة اخرى لتسديد الدفعة الثالثة من الحساب

سياسة فرانسا الاسلامية

لمناسبة ذكرى الظهير البربري

بالمغرب الاقصى

لقد قيل لنا ان فرنسا بصدد وضع خطة جديدة لسياستها الاسلامية بشمال افريقيا وانها وكلت جناب م. فيانو الكاهية الوزيري المعروف بوضع المنهج الرئيسي لهذه الخطة المبتكرة التي انتجتها قرائح الاساتذة البرزين الذين اناطت بهم الحكومة الحالية البحث في علاقة فرنسا بالاسلام والمسلمين المرتبطين بها في كافة الاقطار . ووضع منهج جديد لسياسة فرانسا ينبؤ باقتناع الحكومة الحاضرة بعقم السياسة الماضية وفسادها ووجوب العدول عنها الى غيرها تبعا للتطور الذي حدث على الاساليب الاستعمارية وعلاقات الدول الاستعمارية بالشعوب المحكومة لها الآن

ولقد اعلن جناب الكاهية الوزيري هنا في تصريحه المعروف اخفاق سياسة الاندماج وافلاسها ووجوب اعتماد التونسي في تعمير البلاد واحياء ارضها والقيام باعباء الوظائف العامة واخذ قسطه من مسؤليتها واذا افلست سياسة الادماج فان وسائلها المنبثة في كل ناحية من نواحي الحياة الآن يمكننا ان ننتظر زوالها واستبدالها بوسائل السياسة الجديدة

وفي القطر الشقيق المغرب الاقصى قد كان للسياسة الماضية سياسة المسخ والادماج كثير من الآثار السيئة وابرزها الظهير البربري الذي هيأه اقطاب تلك السياسة المتعصبون والذين لهم احساسات معروفة ضد الاسلام وتراثه الخالد فدرسوا براجهم على ضوء السياسة البربرية في الجزائر والجزائر اقدم مستعمرة في شمال افريقيا واعلى مدرسة لاجراء الابحاث والتجارب الاستعمارية في مقاومة روح الاسلام التي يرون فيها الخطر المهدد للاستعمار وسلطانه على هذه الاقطار وما انتجته التجارب هناك اخذوا يعملون على تطبيقه في المغرب وتونس كل بحسب وضعيته وامكان تطبيق تلك البرامج الخطرة عليه فعند ما كانوا يعملون لتحويل التونسيين هنا عن جنسيتهم وقوميتهم بازالة خصائصها ومحو عناصرها كانوا في المغرب يقسمون السكان المسلمين الى قسمين قسم عربي وقسم بربري وعندما يسلمون للاول باصالته في الاسلام يزعمون ان الثاني دخيل فيه ومرغم عليه وانه اقرب الى المسيحية منه الى الحنيفية كما زعمه المدعي العمومي بالكاف صاحب الحادثة المشهورة م. جيرو « حمادي » في تاليفه « تاريخ العدلية في المغرب ونظامها ومستقبلها » .

والظهير البربري هذا الذي اقدم على تطبيقه بصورة كاملة مقيم تونس الاسبق وعضو مجلس الشيوخ الفرانساوي الآن م . لوسيان سان في ١٦ ماي ١٩٣٠ قد اخرج من سماهم بالبرابرة من مسلمي المغرب الاقصى عن سلطة الحكومة الشريفية واحكام الشريعة الاسلامية واحالهم الى ما كان لهم في الجاهلية الاولى من تقاليد وعادات لا يقرها الاسلام ولا القوانين الوضعية العادلة وجعل لهم حكاما من الفرنسيين بعد ان حول كتابتهم الى الاحرف اللاتينية ومنع دعاة الاسلام من الوعاظ والمرشدين من التجول في مناطقهم والاتصال بهم وافسح المجال لمبشري المسيحية من الآباء البيض يتجولون بينهم ويبثون فيهم تعاليمهم ليرجعوهم الى المسيحية التي يزعمون انهم الصق بها واهلها

ولقد قامت في المغرب الاقصى وفي العالم الاسلامي تلك الضجة العظيمة من الاحتجاج وطفت تلك الموجة من الاستياء العميق مما لا يزال الفرنسيون يدركون سوء اثره في الشرق وبين كافة المسلمين وكان من نتيجة كفاح اخواننا المغاربة ضد هذا التقسيم الخطير ان علمنا انه وقع ايقاف العمل بذلك الظهير ولكننا اليوم ازاء سياسة اسلامية جديدة لفرنسا في شمال افريقيا فهل يكون من فواتحها وبوادرها محو هذه السياسة الخرقاء التي تنفجر عداء ومكرا وتحديا للمسلمين كافة بازالة هذا الظهير ومقدماته وترك المسلمين في وحدة واخوة مستظلين بظل الدولة الشريفة وسلطانها المحترم الذي تعهدت له فرانسا بحفظ عرشه ونفوذه والاسلام الذي يدين به هو ورعاياه فتعلن الحكومة الجديدة بذلك اخلاصها للمغرب وصداقتها للاسلام وانا لمنتظرون

محيي الدين القليبي

ملاحظات وتعليقات

علماء الدين في المراقص

كتبنا في العدد الماضي نبذة تحت العنوان اعلاه استنكرنا فيها حضور اثنين من مدرسي جامع الزيتونة تداركه الله بلطفه - بالمرقص الذي اقيم بالسفارة العامة مساء يوم ٨ الجاري. نظرا لان كرامة وظيفتهما كعالمين دينيين رسميين لا تتفق مع حضور مجلس يدور فيه الرقص الافرنجي المعروف بما فيه من مخاصرة والتحام الاجسام العارية بعضها، وتراق فيه انواع الخمور بالبطون كالانهار مما يحرمه الدين الاسلامي الحنيف وان كانت تقاليد المدنية الغربية ترى انه ليس فيه ما يزري في الاخلاق بل تعده من لوازم الاجتماع

وبعد كتابة الكلمة المذكورة وتقديمها للطبع اطلعنا في رصيفتنا النهضة على ان الحاضرين كانوا اربعة : ثلاثة من مدرسي الجامع الاعظم وقاضي مدينة القيروان - خلف سحنون الامام - والذي اوكل اليه تطبيق احكام الفقه الاسلامي في التجريح والتعديل على المسلمين واشترط فيه ان يكون - على الاقل بصفة رسمية - حائزا على شروط العدالة التي من اهمها ان يكون مجتنبا للكبائر ومتقيا في الغالب للصغاير . وهو يعلم ان مجرد ارتكاب ما ابيح في العيان يقدح في مروءة الانسان

ونظن ان ابسط الملم باحكام الدين الاسلامي يجعل المسلم يعلم ما ورد من الاحاديث النبوية الشريفة عن الحاضر في مجلس تشرب فيه الخمور وتجري فيه امور محرمة شرعا. ولذلك نعتقد ان مولانا المعظم ابقاه الله لا يرتضي السكوت عن هذه الامور المخجلة المخالفة للدين والتي لا تتفق مع منصب القاضي الشرعي والعالم الديني ولا يمكن ان يرضى مسلم بصدورها عمن يجلس مجلس رسول الله . وقد سمعنا بالفعل ان سيدنا ومولانا قد اعتزم اصدار امره المطاع بالتحجير على علماء الدين ان يسلكوا سلوكا لا يتفق مع كرامة وظيفتهم ابقاه الله حاميا لحمى الدين ممتعا بالعافية وطول البقاء .

مقام ممثل الجناب العالي

تقام في تونس حفلات كثيرة تدعو التقاليد والتشريفات ان يحضرها نائب عن الجناب العالي هو في الغالب مدير التشريفات .ويقع مثل هذا ايضا في البلدان الاخرى ولكننا نرى ان العرف المتبع في البلدان الاخرى مخالف تمام المخالفة لما يجري في تونس اذ المعهود فيها ان نائب رئيس الدولة هو الذي يكون له المقام الاول في تلك الحفلات . بخلاف تونس فان ممثل الحضرة العلية قد حرم من التمتع بهذه الاولية واعطى له المقام الثاني سواء في الحفلات التي يحضرها ممثل فرنسا بالذات او التي ينيب فيها من يمثله .

وفي بعض الاحيان نرى من خلال ما تذكره الجرائد الاخبارية من انباء هذه الحفلات ان ممثل الجناب العالي يذكر بعد اسماء الكثيرين من الموظفين الثانويين . وبين ايدينا ونحن نكتب هذه الكلمة نبأ الاحتفال الذي اقامته القنصلية العامة البريطانية بمناسبة تتويج جلالة ملك انكلترا جاء فيها ما نصه :

« ... ففي الساعة العاشرة وصل جناب المقيم العام م. ارمان قيون بلباسه الرسمي وكان مصحوبا بالوزير المفوض والكاتب العام للدولة التونسية م. كارترون وبقية اعضاء الحجرتين المدنية العسكرية وجناب امير اللواء السيد محمد التركي نائبا عن الحضرة العلية دام عزها وعلاها » الخ فممثل الحضرة العلية في المقام بعد اعضاء ديوان المقيم المدني والعسكري

ولا يقال ان هذا من صنيع الجرائد فان البلاغ الذي نشرته السفارة العامة عن هذا الاحتفال مماثل في صيغته للخبر المتقدم ونصه : « في صبيحة الامس اقيم بالكنيسة الانجليزية قداس رسمي بمناسبة تتويج جلالة ملك انكلترا جورج السادس حضره جناب المقيم العام وكان مصحوبا بم. روبالبا مدير ديوانه المدني وم. لوربون كاهية مدير ذلك الديوان والقبطان البحري لوران معينه العسكري وامير الامراء السيد محمد التركي مدير التشريفات السنية موفودا من طرف الحضرة العلية دام عزها وعلاها ... »

لقد كنا نرى في اخبار مصر اثناء العهد السابق عن الاستقلال - اي في حالة تشابه حالة بلادنا - ان الاحتفالات التي يحضرها ممثل السلطان ثم الملك ويحضرها المندوب السامي الانقليزي نفسه يكون المقام الاول فيها لممثل السلطان ثم الملك . بل يكون فيها جميع الحاضرين وحتى المندوب السامي بباب مكان الاحتفال لاستقبال ممثل رئيس الدولة وتحيته تحية لائقة بالمقام السامي الذي يمثله

والمعروف عن الفرنسيين انهم رغما من كونهم جمهوريين هم اشد الناس محافظة على تقاليد التشريفات . فالظاهر ان الفكرة الاستعمارية افسدت كل شيء . وبالرغم من ذلك فان التونسيين يطلبون ان يعامل الجالس على عرش بلادهم معاملة دالة على الاحترام والشعور بما للشعب الذي يمثله من كرامة يريد المحافظة عليها وعدم الاستهانة بها

« نوابنا » خائبو الامل

على اثر نشر الانعامات الاخيرة بنيشان اللجيون دونور ظهرت علائم خيبة الامل ومرارة الالم على وجوه المحرومين من « نوابنا » اعضاء المجلس الكبير ودلت احاديثهم مع اصدقائهم على انهم في حالة تشبه حالة الهذيان التي تلازم المحموم عندما تكون الحمى في درجة ٤١ فوق الصفر . حتى كان منظرهم مثيرا لاشفاق الاعداء قبل الاصدقاء .

ولعل السيد احمد بن مامي قد كان اشد زملائه تأثرا بخيبة الامل حتى احتاج الى من يطيب خاطره بكلمات شكر ان دلت على شيء ، فلا تدل الا على الاشفاق لما اصابه من حرمان واخفاق . فقد رأينا في جريدة الديش تونيزيان ان شيخ المدينة خطب في حفلة الموسم التجاري الثالث التي اقيمت بمكتبة العطارين صبيحة يوم ١٢ ماي الجاري فشكر سعي منظمي الموسم وخص كلا من السيد احمد ابن مامي و م . اسحق بارينتي باوفر نصيب جزاء ما ابدياه من النشاط والحزم في اقامة هذا الموسم لثالث مرة . ثم تذكر ان الثاني منهما نال وسام اللجيون دونور لاجل الموسم بينما حرم الاول وهو شريكه في الفضل فختم خطابه مسليا له مشفقا عليه وتمنى « ان تزين جبته في اقرب فرصة » بالشعار الاحمر

واذا حقق الله هذه الامنية فلا شك ان الامة كلها تحصل على السعادة بتحقق آمال « نائبها المحترم »

الجامع الاعظم ايضا

تدور في الاوساط الزيتونية هذه الايام اشاعة لا ندري نصيبها من الصحة مفادها ان بعض رجال الحكومة من اصحاب الفكرة الرجعية يفكرون في ابراز مشروع يتعلق بالجامع الاعظم ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب

وخلاصة هذا المشروع ان يحول التعليم الابتدائي من الحاضرة الى جوامع الافاق الخمسة ويحال عليها مدرسو الطبقة الثالثة لمباشرة التدريس بها ثم يمنع اهالي تلك الجهات والجهات القريبة لها من التعلم بالحاضرة

ونحن نحبذ ترقية التعليم بجوامع الافاق وجعله في درجة مساوية للتعليم الموجود في فرعي الجامع الاعظم بالحاضرة حتى يخف الضغط عن المعاهد هنا وتخف وطأة ازمة السكنى على الطلبة الذين ضاقت بهم مدارس السكنى الموجودة التي هي غير لائقة بالسكنى من الوجهة الصحية ومع ذلك فقد حشروا فيها حشرا . ثم ان الطلبة تقل مصاريفهم حينما يتعاطون دراستهم قرب محلات سكناهم

لكننا نتأكد ان اصحاب المشروع لا يرمون الى هذه الغاية بالمرة بل لا يردون من ورائه الا اضعاف القوة المعنوية للطلبة الزيتونيين التي تحدث من تجمع عدد كبير منهم في مكان واحد بالعاصمة التي هي مركز الحركة السياسية وفيها مجال واسع للتيارات الفكرية المختلفة التي تتفاعل بها نفوس الشباب النزاعة بطبيعتها للحركة الوثابة

وهناك وسيلة اخرى لاضعاف التعليم الديني العربي المحض حينما يجعل في مستوى التعليم الموجود اليوم بجوامع الافاق . وهذا امر لابد منه ما دامت ادارة المعهد الزيتوني ليس لديها هيأة تفقد ومراقبة . فاذا كان تاثير فقد المراقبة مشاهد محسوس في تونس حيث يوجد مقر مشيخة الجامع فكيف يكون الحال في توزر وصفاقس مثلا .

انا نود ان يخفف الضغط على جامع الزيتونة وفرعيه ولكننا نريد ان يتم ذلك على قاعدة ترقية التعليم بالجوامع الخمسة واجراء نفس النظام المتبع في فرعي تونس عليها وتكوين نفس الجو العلمي الموجود في تونس بها وفوق ذلك تمكين شيخ الجامع من اداة صالحة ناجعة للمراقبة وتطبيق القانون تطبيقا بعيدا عن الغايات السياسية اما ما تدور به الاشاعات فلا والف مرة لا

مولود سعيد

بشر الفاضل الماجد الوطني الغيور فرع الدوحة الطاهرة النبوية السيد مصطفى الباهي بمولود مبارك طلع نجما زاهرا في سماء عائلة الباهي الماجدة فسر لذلك اصدقاؤه وعارفو فضله ومقدرو غيرته الاسلامية وخدماته الوطنية فهو حفظه الله من رجال الرعيل الاول لعهد الحركة الوطنية وعضو الوفد الاول الذي ام باريس اثر الهدنة في عام ١٩٢٠ تحت رئاسة فقيد الجهاد ومثال الاخلاص والنزاهة الزعيم الجليل المغفور له الاستاذ احمد الصافي رحمه الله

فنقدم تهانينا لصديقنا السيد مصطفى الباهي وندعو للمولود المبارك بالسعادة والحياة الهنيئة الطويلة في ظل والديه وان يجعله من رجال المستقبل الابرار

مظاهر التفوق ...

طالما طرقت الصحف هذا الموضوع بالبحث والنقد مثلما مما يمزق الاحشاء ويحزن القلوب من الفروق في معاملة التونسي المسلم والفرنسي وحتى بقية الاجانب بمكيالين اثنين . المخسر والبخس منهما قطعا حظ التونسي الغريب في بلاده . ولا يمكن لنا ان نضع امام القراء تلخيصا شاملا لكل هاته المظاهر وانما نقتصر على الكلام في بعض جوانب هذا الخضم ..

كتبت الصحف التونسية بنزاهة تامة حول حوادث المتلوي وشبهها شارحة ما وقع فيها من آثار الرجعيين والاعمال المنافية للانسانية التي قاموا بتمثيل ادوارها غير هائبين ولا قارئين حساب احد حيث يعلمون انه بفضل نفوذهم المتغلغل في كافة الادارات والدواوين لا يمسون بسوء ولا تصل لهم يد القانون .. قامت الصحف بهذا الواجب قصد انارة الطريق امام الباحثين المرتدين ثوب النزاهة والحكومة التي تدعي انها آخذة بيد الضعيف وراغبة في انالته حقه حب من حب وكره من كره . وعوض ان يؤخذ بالحقائق المبينة ما راعنا الا ونوازل تقدم بتلك الجرائد على اختلاف لغاتها وتباين مباديها مما يدل دلالة واضحة على عظم النفوذ الذي يتمتع به الرجعيون ولو في عهد الحكومة الحاضرة التي ما زالت تتردد في اجراء الاصلاحات والتطهير التام بسائر الادارات ترددا ربما سياخذ عليها بسببه خصومها طريق السير المستقيم ويحملونها على القيام باعمال لا تفيد البلاد شيئا كي يستبقوا النفوذ الذي اغتصبوه وتبقى شقة الخلاف بين فرنسا والوطنيين كما كانت في زمن حكومتهم بل ربما تزداد توترا لان الشعب قد صبر كثيرا على الطغيان وربما نفد صبره من انصاف الحاكمين فياخذ في العمل الذي يؤمل الرجعيون منه ان يقترن بمظاهر الهيجان والشغب التي تثار بايدي من يدسونهم في صفوف الشعب لافساد كل حركة تصدر منه حتى يمكن لهم الادعاء بان هناك حركة ثورية في البلاد لا سبب لها الا سياسة اللين ولا سبيل لقمعها الا بسلوك سياسة السلطة والشدة وهذا ما يريدون

ومن جهة اخرى قامت جريدة الديش بما يبعث على التشويش - كان اسمها مشتق من هاته المادة - واحداث الفتن التي يعلم الله نتائجها ولا تعقل الشعب وقيام سمو مولانا المعظم ابقاه الله لازاحة الكدر والاستياء الذي تراكم على امته المخلصة لعرشه بسبب ما اذاعته الجريدة الآنفة الذكر . فماذا لاقت من الجزاء ..؟ لا شيء . كانها لم يصدر منها اي ذنب اصلا بينما الواجب والقانون يقضيان بعقابها كي لا تعود الى مثل تلك التخرصات . ولكن حزبها القوي قد كان لها درعا متينا من ان يصيبها سوء جزاء ما اقترفت .

كما وقع الاعتداء على القضاء التونسي بتمامه في شخص قاضي التحقيق بالكاف من الكوميسار (استغفر الله) السيد المدعي العمومي - جيرو حمادي - فلم ينله سوى نقلة الى مثل وظيفه الى القيروان . والناظر يبقى حائرا هل ما وقع له عقاب او ثواب وترق ؟.. فهل بمثل هذا تقع صيانة كرامة القضاء والعدالة . والاحتفاظ بحقوق القاضي الاعلى سمو الامير الجليل امده الله في ملكه وورعاه . ان الامة التونسية جمعاء لا ترتضي هذا الحل الذي تراه غير عادل وتطلب من جناب الامير المعظم ان يتشدد في هاته النازلة كي ينال المعتدي جزاء جريرته كما انا نوجه نداء حارا الى جناب المقيم لكي يفصل القضية فصلا عادلا يكون على الاقل كبرهان على ان اليوم غير الامس والحكومة الحالية غير الماضية ! وليتصور الانسان هنا ماذا يكون جزاء المعتدي لو كان تونسيا والمعتدى عليه فرنسيا ...

وقد وقع آخر سنة ١٣٥٥ طلب من الامة في جعل يوم راس السنة الهجرية عيدا رسميا تغلق فيه دواوين الحكومة وتعطل الاشغال العمومية وكان في ظن الشعب ان يقع الجواب وينفذ الطلب في اول سنتنا الجارية ولكن من سوء حظ هاته الامة لم يتم شيء ، بل لم يجب المطلب لحد الآن . وقررت الحكومة الفرنسية في اواخر الشهر المنصرم اتخاذ يوم اول مايه عيدا بالديار الفرنسية فبادرت السفارة للنسج على منوال ما وقع في فرنسا وفعلا صدر بلاغ باعتبار ذلك اليوم من الاعياد الرسمية ونفذ تعطيل الشغل بسائر المصالح الحكومية . فهل مع بقاء هاته المعاملة وهذا التصرف يقال ان السياسة تغيرت وان اليوم غير الامس ؟ ..

التونسي

كشافة الساحل

بالمستير

قد اتصلت هذه الجمعية برخصتها القانونية من الحكومة ولذا فانها شرعت في اعمالها الرياضية المفيدة . وفي نية مجلس ادارتها تاسيس دروس مختلفة المواضيع خصوصا في العطلة الصيفية كي تجمع بين تربية الجسم وترويضه وتمرين الشبان على النظام والانقياد بين تهذيب الاذهان وتثقيفها ولهذا فانها لا تشك في اقبال الشبان وعموم الاهالي على هذا المشروع بالتشجيع . مجلس الادارة

شكر واجب

يشكر فقير ربه محمد غديرة وابنائه محمد الناصر ومحمود ورشيد وعلي جميع السادة الذين وازروهم في مصابهم الجسيم بفقد حليلة الاول ووالدة الاخيرين سواء بالحضور بالمأتم او على طريق المراسلة ويتضرعون الى الله ان لا يريهم مكروها في عزيز عليهم

البقاء لله

مساء يوم الاحد الماضي فجع الفاضل المحترم الماجد الغيور الشيخ السيد بلحسن الاصرم بفقد حليلته اثر مرض عضال لم يمهلها الا اياما معدودة فاجابت داعي ربها راضية مرضية

وفي مساء يوم الاثنين التالي احتفل بتشييع جنازتها احتفالا مهيبا حضره خلق كثير من الوجهاء والاعيان . فنسأل الله ان يتغمدها برحمته ورضوانه وان يسكنها اعلى فراديس الجنان . وان يجمل عزاء زوجها الفاضل وابنائها النبلاء وصهرها العالم الفاضل الزكي الشيخ السيد محمد المنستيري المدرس من الطبقة الاولى بالجامع الاعظم وان يجعل هذا المصاب خاتمة مصائب هذه العائلة النبيلة